

طريق عباس نحو الانتخابات مليء بالمصداقات

ألقت دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بعد أشهر مستقبلة السياسي في مهبط الخطر، ويرى محللون أن ذلك سيجبره على إجراء تفاوض بشأن مطالب من جهات تطالبه بالتعامل مع إدارة جو بايدن، وإنهاء الخلافات العميقة مع حماس، ولكن قبل ذلك عليه إطفاء جمر صراع الأجنحة في حركة فتح، والذي يبدو أنه يتقد تحت رماد الأزمة.

خلف له، ويمكن أن يواجه تحدياً قديماً من مروان البرغوثي، زعيم فتح الشعبي الذي يقضي خمسة أحكام بالسجن مدى الحياة في سجن إسرائيلي لدوره في انتفاضة عام 2000. ويقول علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، "بالنسبة إلى البرغوثي الترشح للرئاسة هو طريقة الوحيد للخروج من السجن، أو على الأقل هذا ما يعتقدونه". وقد يضطر عباس أيضاً إلى مواجهة تيار محمد دحلان، وهو منافس لفتح أدب غيايباً بتهم فساد من قبل محكمة فلسطينية بعد أن طرده عباس. ويتمتع هذا السياسي الفلسطيني بقاعدة دعم في مسقط رأسه غزة وحلفاء أقوياء في الإمارات، حيث يعيش الآن.

وقال المحلل السياسي الفلسطيني جهاد حرب "حتى الآن كل الحديث يدور حول وجود قائمة واحدة لفتح، لكن ليس من المستبعد أن تكون هناك قائمتان أو حتى ثلاث أو قد ينتظر البرغوثي الانتخابات الرئاسية".



خليل الشقاقي

عباس قد يتدنر

في إسرائيل أو حماس

حتى يلقي بالانتخابات

وستواجه حماس تحدياتها الخاصة في الانتخابات، حيث قد يحاسبها الناخبون على الدمار الاقتصادي الذي لحق بغزة التي عانت ثلاث حروب مع إسرائيل، وما تلا ذلك من حصار، وأيضاً مسألة تعامل مصر مع غزة بنظرة معتدلة بحيث تساعد سكان القطاع، وذلك مع مراعاة الحفاظ على الأمن القومي.

وتتمثل إحدى أفكار الجولات في تجميع قائمة مشتركة من فتح وحماس، لكن هذا من شأنه أن يحسم إلى حد كبير نتيجة الانتخابات البرلمانية قبل الإذلال بأي تصويت. كما يثير تساؤلات حول شرعيتها، وتقول يارا هوراي، كبيرة المحللين في "الشبكة" وهي مؤسسة فكرية فلسطينية دولية - إنه "في كلتا الحالتين إذا استمرت الانتخابات فستكون هناك نتيجة مدروسة تسمح لفتح وحماس بالحفاظ على الوضع الراهن".

وقمعت السلطة الفلسطينية وحماس المعارضة عبر التعذيب والإعتقالات التعسفية في المناطق الخاضعة لسيطرةهما، وتحجج إسرائيل بشكل روتيني بشن حملة فلسطينيين وتقمع الاحتجاجات وحركات المقاطعة، وترى هوراي أن "هكذا تزوير: إذا كان لديك مجتمع مكبوت سياسياً بالكامل، ويعاقب بشكل روتيني المعارضة السياسية، فهذا إذن تزوير".

ويمكن استخدام القضايا العالقة بين فتح وحماس كذريعة لإلغاء أو تأجيل الانتخابات. ولا يزال الطرفان بحاجة إلى الاتفاق على محكمة لتسوية الخلافات الانتخابية وإنشاء آلية لتأمين مراكز الاقتراع في غزة، إذ لا وجود لقوات الأمن الفلسطينية منذ استيلاء حماس على القطاع كما طالبت السلطة الفلسطينية بإسرائيل بالسماح للفلسطينيين في القدس الشرقية التي ضمتها بالمشاورة في الانتخابات.

ويعتقد خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والاستطلاعية، أن عباس قد يلقي أو يؤجل الانتخابات ويلقي باللوم على إسرائيل أو حماس، لكن إذا لم تعطه إسرائيل أو حماس هذه الذريعة فسيتجه بذلك لتي زراع وسيستعين عليه إجراء الانتخابات. ويواجه عباس الذي انتهت ولايته الرئاسية في 2009 أزمة شرعية بالفعل، وقد يعيد المانحون الغربيون التفكير في دعمه إذا تم إلغاء الانتخابات، وربما يتعرض أيضاً إلى رد فعل عنيف من الفلسطينيين.

الحل في الصومال ليس محصوراً في مربع الانتخابات

إحداث تغيير حقيقي في بنية الاقتصاد أهم من الخلافات السياسية



الوضع يحتاج إلى ثورة شاملة

كما خضع الصومال لعملية تخفيف من عبء الديون الصارمة التي أشرفت عليها إدارات مختلفة بتوجيه من صندوق النقد الدولي لمساعدته على سداد التزامات قروضه.

وعلاوة على ذلك، شكلت الإدارات الثلاث السابق ذكرها مؤسسات مختلفة لتحل محل الإدارات القديمة من الوزارات الكبيرة إلى المؤسسات على مستوى المقاطعات، التي تم تدميرها خلال الحرب الأهلية، وتشمل هذه المؤسسات التعليم والرعاية الصحية وحماية المستهلك والمؤسسات العسكرية.

ولكن من تلك التطورات عيوبها، فعلى الرغم من الإجماع بشأن تشكيل ولايات إقليمية، فإن الإفتقار إلى التماسك السياسي بين تلك الولايات والحكومة الفيدرالية لا يزال يعيق النمو الاقتصادي ويعيق ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

ويعتبر المحلل موسى أن تخفيف الديون ليس سوى حل قصير الأجل لن يساعد على نمو الاقتصاد وجذب نوع الاستثمار الذي يحتاجه الصومال، وبدلاً من ذلك ينبغي على الصومال أن يستفيد من موارده لجلب أصحاب المصلحة والمستثمرين على المدى الطويل.

ولا تملك المؤسسات الجديدة صلاحيات ورقابة واضحة. وفي الوقت نفسه، يحتاج القطاع الخاص إلى تنظيم أقوى لأن الصومال يعمل على مبادئ السوق الحرة التي أدت إلى مزيد من عدم المساواة، كما أنشأت المنظمات غير الحكومية مؤسسات موازية تعوق قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية. وتغطي الأماكن الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الصوماليين أسبانياً للتفاوت، ولكن حتى الآن فشلت جهود الصومال لبناء مؤسسات قوية يستفيد منها.

ورغم أن البلد ينعم بوفرة في الموارد والصناعات، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن والتعدين والزراعة ومصائد الأسماك، إلا أن براعة ريادة الأعمال بين الرجال والنساء الصوماليين في جميع أنحاء العالم تستمر في التعايش مع الفقر المدقع وارتفاع معدلات البطالة، والجهل بالقراءة والكتابة، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي وتدهور البيئة.

وفي عام 2015، كان 67 في المئة من الصوماليين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و29 عاماً عاطلين عن العمل. وفي عام 2018، كان حوالي 62 بالمائة منهم أميين، كما يعيش ما يصل إلى 70 في المئة من الصوماليين في فقر، ويقدر أن أكثر

يشي مأزق تأجيل الانتخابات التشريعية في الصومال، بعد محادثات عقيمة بين الزعماء السياسيين المنقسمين انتهت دون التوصل إلى اتفاق حول كيفية تنظيمها، بأزمة دستورية في بلد يشكل محورا لإحدى أكبر الأزمات في القرن الأفريقي، وسط سجال دائر يزداد سخونة بين الرئيس محمد فرماجو الساعي لولاية ثانية من جهة، وبين الحكومة والمعارضة والأقاليم من جهة أخرى، والتي تعد عنصراً مهماً في معادلة بسط الاستقرار ومكافحة الإرهاب وإنعاش الاقتصاد المشلول الذي بات بعيداً عن رأس الأولويات.

مقديشو - يمثل فشل المؤتمر التشاوري حول الانتخابات التشريعية والرئاسية في الصومال، الجمعة الماضي، وعدم التوصل إلى اتفاق حول النقاط الخلافية في كيفية إجراء هذا الاستحقاق، الذي كان يفرض أن يجري الإثنين، انتكاسة لجهود الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي.

ويعطي هذا الشلل صورة واضحة عن الصراعات السياسية التي يذهب ضحيتها المواطنون، فهم يعيشون منذ ثلاثة عقود على وقع الهجمات الإرهابية جراء الفراغ الأمني وسوء إدارة الأزمة الاقتصادية فضلاً عن دمار الاقتصاد، ما جعل بعض القوى الإقليمية مثل تركيا وظهرت تبث عن موطئ قدما لها هناك، وجعل القرن الأفريقي على صفيح ساخن.

إصرار على التشتت

يرجح المحللون أن يمدد الرئيس محمد فرماجو فترة ولايته عن طريق عقد جلسة مشتركة مع عرفتي البرلان، ولكنه قد يواجه عقبة كبيرة من المجتمع الدولي الداعم للحكومة والذي يرى أنه من الضروري حل النقاط الخلافية لتفادي أزمة دستورية وخروج الأوضاع عن السيطرة.

وانهار السنيح المجتمعي في البلاد بسبب الصراع السياسي العشائري المستمر، والذي أعاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يقرب من ثلاثة عقود. فمذ سنة 1991، تسببت الحرب الأهلية الصومالية، من بين أمور أخرى، في ظهور حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجاعة والإرهاب.

واليوم، تنتقل البلاد من كارثة إلى أخرى. وتقول هودان عيسى أستاذة مساعدة فخرية في المالية والاقتصاد في جامعة بافالو سكول فور مانجمنت، وساجال بي. موسى العضو المنتدب لشركة "بي.أم.اتش" هولدينغ المتخصصة في التطوير العقاري في شرق أفريقيا واستثمارات الأسهم الخاصة في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، إن "الضرورة تقتضي إنهاء تلك الدورة من الكوارث والصراعات، فالوقت قد حان لإحداث تغيير حقيقي، وعلى الصومال أن يبدأ باقتصاد".

ومنذ أن أنشأ الصومال حكومة انتقالية عام 2000، كان السياسيون يفترقون باستمرار إلى الإزادة لانتقال الملايين من الصوماليين من انعدام الأمن وعدم الاستقرار والخراب الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، كانوا يصرون على إجراء حوار وطني مدعوم بالسياسات العشائرية، وللأسف وقع الشعب الصومالي فريسة لتكتيكاتهم.

ولا يمكن معالجة مشاكل الصومال الاقتصادية من خلال إسعاف السياسة، حيث ترى عيسى أنه بغض النظر عن انتخابات الرئاسة التي كان مقرراً

